الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ٨ ديسمبر ٢٠٠٢

توثيق بالوقائع للآثار السلبية للعولمة كمصدر للجريمة ـ نماذج من مصر

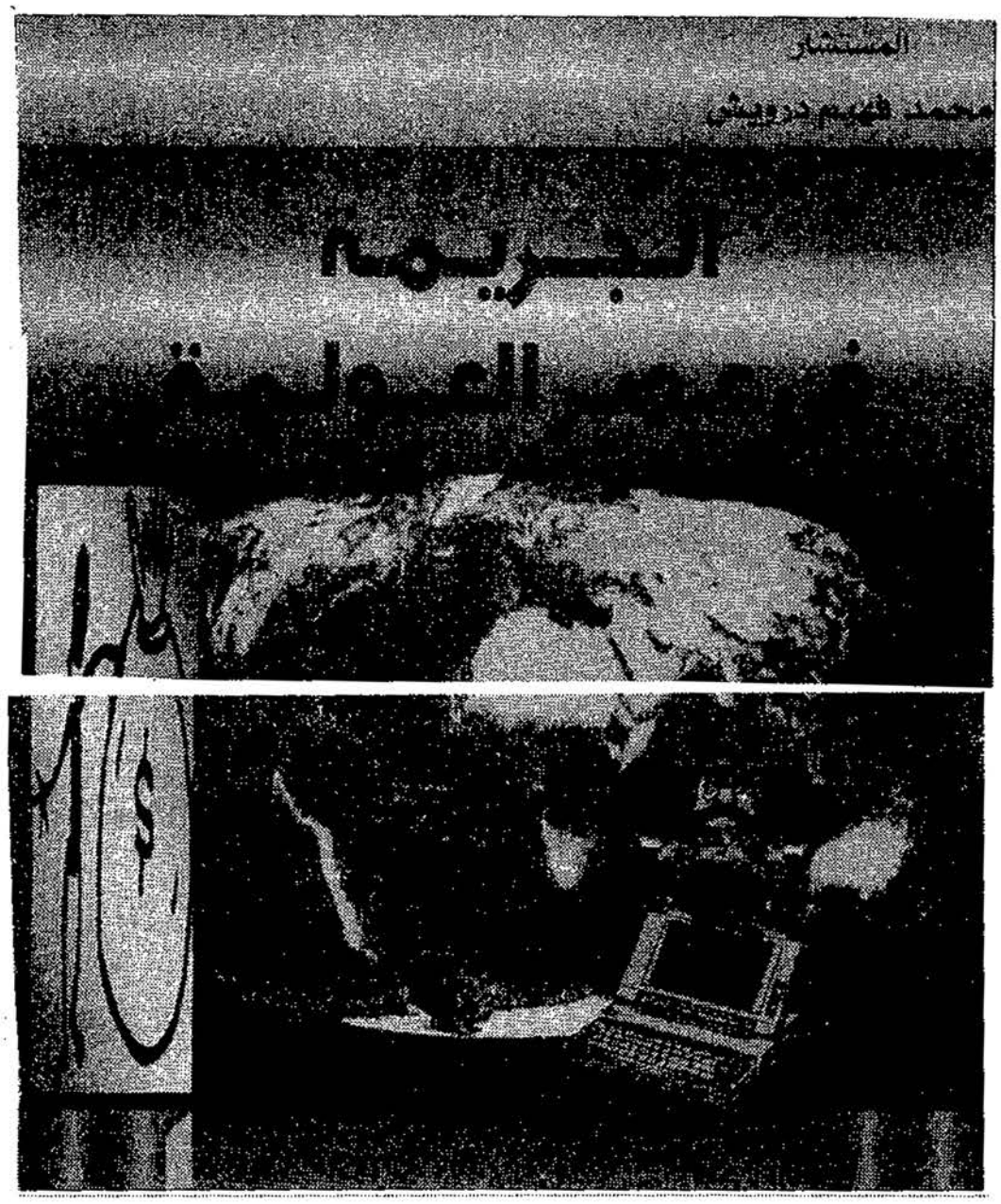

وقد ساعدت وسائل التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الاتصال الدقيقة على انتشارها، وقد أصبحت تؤثر على العلاقات بين الدول، كما أصبح الإرهاب والمخدرات سببا للحروب وسائر الجزاءات الدولية، إذ تثير المنازعات بين الدول في بعض الحالات، ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ولقد شهدت مصر في الربع الأخير من القرن العشرين تطورا ملحوظا في الإجرام، وتنوعًا كبيرًا بل وظهور جرائم جديدة وغريبة على المجتمع المصري لم تكن معروفة من قبل، كجرائم الإرهاب والتطرف والاحتيال والغش والإدمان وتجارة المخدرات وذلك في أعقاب التطور الذي شهدته مصر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أفرزت هذه المتغيرات ألوانا عديدة من الجرائم التي هددت أمن واستقرار المجتمع وجسدت الصراع السياسي بين السلطة والمتكالبين عليها.

وقد لوحظ أيضا أن جرائم الإرهاب والتطرف والفساد في تزايد مستمر، كما أن ضحاياها متعددون، وكذلك فإن قضايا الاغتيال السياسي ومحاولات الاغتيال وقلب نظام الحكم تزايدت بشكل لافت للنظر، ضد رجال السياسة والصحافة، وكانت أبرز وقائع الاغتيال ضد الرئيس السادات ثم رئيس مجلس الشعب السابق ثم المحاولة الفاشلة ضد الرئيس محمد حسنى مبارك في أديس أبابا وفي بورسعيد.

في هذا الإطار، يأتي كتاب الجريمة في عصر العولمة، للمستشار محمد فهيم درويش رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة، الذي يتناول أثر ظاهرة العولمة على الإجرام في مصر والعالم خاصة الإجرام السياسي، الفساد والإرهاب والتطرف، كما يستعرض أهم الظواهر الإجرامية التي انتشرت في نهاية القرن العشرين في مصر ويوضح أسبابها ووسائل مكافحتها.

ويتضمن الكتاب وقائع أشهر المحاكمات السياسية والجنائية التي وقعت في مصر خلال القرن العشرين من خلال الأحكام القضائية السياسية والجنائية، وأهم التوصيات التي صدرت في بعض القضايا التي شغلت الرأي العام المصري والعالمي.

يقسم المؤلف كتابه إلى جزئين: الجزء الأول، يتناول مشكلة الجريمة في مصر الأسباب والنتائج وسبل المكافحة، ودور الشرطة في عصر

لقد اتسع نطاق الجريمة في ظل العولمة وزادت خطورتها حيث يمكن أن نطلق على هذه الحقبة من تاريخ المجتمع الدولي المعاصر عصر العولمة والذي يتميز بانفتاح غير محدود وتقدم سريع في مجال المعلومات والتكنولوجيا، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن جرائم الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والأسلحة والمتفجرات وجرائم الفساد المالي والإداري وغسل الأموال القذرة المتحصلة من جرائم إضافة إلى جرائم التآمر على الحكومات الشرعية جميعها جرائم عابرة للحدود الدولية تقوم بها مؤسسات وعصابات منظمة، وهي جرائم تشكل الآن ظواهر إجرامية خطيرة أصبحت تهز ـ ليس فقط المجتمع الداخلي للدول ـ بل تؤثر على المجتمع الدولي بالكامل وتهز أمنه واستقراره.

اسم المؤلف: المستشار محمد فهيم
الناشر: النسر الذهبي للطباعة
الطبعة الثانية ٢٠٠٠.
عدد الصفحات: ٤٨٠.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العولمة، ودور القضاء في حماية الشرعية. أما الجزء الثاني فيضم أخطر وأهم المحاكمات القضائية المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخاصة بالجرائم الإرهابية والاغتيال السياسي، والفساد، والجرائم الاقتصادية.

ويؤكد المؤلف في البداية أن أخطر الجرائم هي تلك التي تُرتكب اعتداءً على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي، مثل جرائم التآمر على قلب نظام الحكم والتجسس والخيانة أو الاعتداء على الدستور، وتعطيل قيام الدولة بوظائفها الأساسية، وكذلك جرائم الإرهاب والتطرف والاعتداء على النظم السياسية في المجتمع، كما أن الجرائم التي تقع اعتداءً على الأشخاص أو أموالهم أو أعراضهم تكتسب أهمية خاصة لأنها تؤدى إلى عدم الاستقرار في المجتمع وتؤدى إلى الإخلال بالسلام الاجتماعي.

وأوضح المؤلف أن محاكم الجنايات في مصر في الربع الأخير من القرن العشرين قد شهدت صورًا صارخة لجرائم سياسية وجنائية وقعت عدوانًا على الدولة وأجهزتها والمسؤولين فيها، وكانت هناك جلسات عاصفة حيث كانت قاعات المحاكم مسرحًا لوقائع مثيرة، وفي تلك القاعات انطلقت الصيحات والصرخات وحدثت مناقشات ساخنة سجلتها أحكام القضاء وكانت محل جدل ونقاش في أروقة الرأي العام وعبر شبكات وكالات الأنباء العالمية.

كما كانت موضوعًا للبحث من جانب المحللين والمفكرين ورجال القانون، وترجع أهمية تلك الأحكام إلى أن المحكوم عليهم فيها أشخاص يتمتعون بأهمية في المجتمع، فهم إما نخبة حاكمة أو برلمانيون، مثل نواب القروض، أو حزبيون أو من المفكرين أو دعاة الإصلاح، كما أن بواعث ارتكاب تلك الجرائم تتصل بسياسة الدولة ونظمها السياسية والاجتماعية وجسدت بعض هذه الجرائم صور الصراع السياسي داخل المجتمع المصري.

وأكدت الدراسة أن التطور السياسي والاقتصادي في مصر في منتصف السبعينيات من القرن العشرين قد ترتب عليه ظهور ألوان جديدة من الجرائم، لم تكن معروفة من قبل إضافة إلى زيادة معدل الجرائم التقليدية (الأفراد)، فبدأت تنكشف جرائم الفساد الحكومي وجرائم استغلال النفوذ والكسب غير المشروع وماقيا الاقتصاد والإجرام الدولي وظهرت أنواع جديدة من المواد المخدرة كانت لها تأثيراتها السلبية على المجتمع والتنمية في البلاد.

ويشير المؤلف إلى أن أهم وسائل مكافحة الإجرام بوجه عام وخاصة الإجرام السياسي في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يتميز به القرن الحادي والعشرين، هي الثقة في التعامل واحترام مبدأ سيادة القانون وتطبيق أصول الديمقراطية والانتخابات الحرة والرقابة الفعالة للشعب على أعمال الحكومة، وإعمال مبدأ الرقابة والمحاسبة على الأجهزة الإدارية، وتطوير الجهاز الإداري والعمل على إزالة البيروقراطية، ومحاسبة المسؤولين المتهمين بالفساد والانحراف علنًا أمام الشعب والرأي العام كرد فعل رادع لاحترام حقوق الشعب ولمخالفة القانون. ذلك أن انتفاء الرقابة على أعمال الموظف أو غفوتها قد أدت إلى نكبات اقتصادية واجتماعية بالغة في الآونة الأخيرة في كثير من المجتمعات والدول ومنها مصر.

وترى الدراسة أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في الكثير من النصوص الدستورية الحالية في مصر وبعض التشريعات الجنائية والسياسية التي أصبحت تتعارض مع الواقع والمتغيرات الدولية الراهنة؛ الأمر الذي يوجب الإسراع بإلغاء تلك النصوص الدستورية التي لم تعد توائم العصر وتعديل ما عداها من أجل تدعيم وترسيخ مبادئ الديمقراطية والأخذ بالنظام البرلماني القائم على تعدد الأحزاب وحريتها ومبدأ تداول السلطة ونزاهة الانتخابات العامة ودعم سلطات البرلمان واستقلاله إعمالاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

وأوضحت أن خطورة الجريمة كمشكلة اجتماعية ليست في حاجة إلى وصف أو بيان. والشعب بصفة عامة، هو ضحية للجريمة، وهو الذي يتحمل خسائرها، فجرائم الاعتداء على أمن الدولة والإرهاب والتطرف وجرائم الاعتداء على المال العام والفساد والرشوة وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وإتلاف ممتلكات الدولة تحدث في المجتمع صورا من الإخلال بالأمن والرعب والقلق وتلحق الضرر بالاقتصاد القومي.

وقالت الدراسة إن مصطلح الجريمة وفقًا لتعريفها في القانون يستعمل للتعبير عن كل سلوك مخالف للقانون الجنائي جدير بالعقاب، أو هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا، حيث تقع الجريمة اعتداءً على حق يحميه القانون، وقد يكون هذا الحق للمجتمع في مجموعه كحق الدولة في الأمن الداخلي أو الخارجي ونزاهة الوظيفة العامة، وقد يكون هذا الحق للفرد كالحق في الحياة أو سلامة الجسم أو الحقوق في المال.

وصنفت الدراسة الحقوق الأساسية التي تتمتع بها الدولة إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: هي الحقوق التي تتعلق بالأضرار والمساس باستقلال الدولة أو سيادتها ومصالحها القومية. ومن أمثلة هذا النوع جرائم الخيانة والجاسوسية وجرائم السعي والتخابر لدى دولة أجنبية، وجرائم انتهاك أسرار الدفاع القومي.

الطائفة الثانية: وهي الجرائم التي تنطوي على اعتداء على النظام الداخلي للدولة والمساس بالأمن والاستقرار الذي يتمتع به الناس. ومن أهم هذه الجرائم جريمة محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة بالقوة وجرائم المنظمات المناهضة لنظام الدولة وجرائم التجمهر والتخريب.

وأوضحت الدراسة مدى الصلة بين الجرائم التي ارتكبت في ربع القرن الماضي - على وجه الخصوص، بعض الجرائم الغريبة على المجتمع المصري - وبين التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت آنذاك، وهي انعكاس السلبيات وهذه التطورات وآثار الحضارة الغربية والمادية الطاغية وتفكك الأسرة وسلبيات التربية الحديثة، ما يدعو إلى إعادة النظر في العديد من المفاهيم والنظم والعادات والتقاليد والثقافة والقيم الأصيلة والتي اختلطت بالنظم المعاصرة الواردة من الغرب.

وأكدت أن الجرائم التي أثارت الرأي العام في مصر في ربع القرن الماضي لا تخرج عن نوعين من الانحرافات، إما حوادث متكررة تشكل ظاهرة اجتماعية تزداد يوما بعد يوم، وإما حالات فردية استثنائية تحدث على فترات متباعدة من الزمن، لكنها تثير ضجة لبشاعتها وخطورتها الإجرامية، ومن أمثلة ذلك (جرائم ريا وسكينة - جريمة سفاح المطرية - وجرائم قتل الأزواج).

وأكدت الدراسة أيضًا أن الجريمة كانت أسبق مجالات العولمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فالجريمة الدولية ظهرت منذ زمن بعيد، فقد بدأت الجريمة المنظمة في الظهور منذ بداية القرن العشرين في إيطاليا، وتعتبر منظمة المافيا العالمية أخطر تنظيم إجرامي شهده المجتمع الإنساني حيث انتشرت أفرعها في معظم دول العالم وقد تنوعت أنشطة المافيا ما بين الاغتيال والسرقة والاحتيال وتهريب المخدرات والابتزاز، وتزايدت خطورة المنظمة خلال النصف الأخير من القرن العشرين عندما نقلت نشاطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وضمت شخصيات بارزة من أرقى الطبقات الاجتماعية - أطلق عليها اسم (اللصوص أصحاب الياقات البيضاء) تمييزا لهم عن اللصوص التقليديين الذين توحي ملامحهم بالإجرام.

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وانهياره وسقوط الأنظمة الاشتراكية ظهرت المافيا الروسية التي أصبحت السرطان الإجرامي الجديد الذي يهدد العالم الآن ويتشعب بشكل كبير في أرجاء المعمورة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتكون من عناصر إجرامية يهودية تتعاون مع أجهزة الموساد الإسرائيلية، وتضم هذه المنظمة أعضاء سابقين في (كي. جي. بي) وخبراء في الكمبيوتر وهي أكبر تنظيم إجرامي على الساحة الدولية تقوم بعقد صفقات سرية حول تهريب المخدرات والاتجار في المواد النووية.

وفي اليابان وشرق آسيا يوجد مافيا آسيوية تعمل في مجال الحاسبات الآلية والتجسس وخرق الأنظمة التي أصبحت تعتمد عليها معظم الحكومات والدول وتتلاعب في البورصات العالمية، وأدت إلى أزمات اقتصادية عنيفة في منطقة جنوب شرق آسيا كادت أن تدمر الاقتصاد العالمي. كما أنها تقوم بارتكاب جرائم بيئية خطيرة كجرائم الغاز التي تم الكشف عنها في محطة مترو الأنفاق بطوكيو، ومن هنا يمكن القول إن عولمة الجريمة سبقت عولمة الاقتصاد والثقافة.

وقالت الدراسة إن الجرائم المنظمة ذات الطابع الدولي سواء كانت ذات طابع جنائي أو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي قد تزايدت في أواخر القرن العشرين بشكل ملحوظ ولم تعد قاصرة على دولة دون أخرى فقد اتسع نطاق الإرهاب الدولي إلى حد ملاحقة رؤساء الدول خارج الدولة. ولعل أخطر الحوادث الدولية التي كانت تصدر من هذا النوع محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك بأديس أبابا (إثيوبيا) لدى حضوره مؤتمر القمة الإفريقية، أو حادث خطف السفراء بسفارة اليابان بإحدى دول أمريكا اللاتينية وحوادث خطف الطائرات وتدميرها، وحوادث الجماعات الدينية المتطرفة التي تقوم بعمليات إرهابية والتي يتم التخطيط لها وتمويلها من خارج البلاد.

ولعل أخطر جرائم العولمة جرائم تهريب المخدرات والاتجار فيها وتهريب الأسلحة والمتفجرات وغسل الأموال المتحصلة من جرائم وهروب المطلوبين للمحاكمة إلى خارج حدود الدول بعد ارتكاب جرائمهم، وتهريب الأموال، وجرائم الفساد الحكومي والإداري والصفقات السرية المشبوهة، وتصدير الأغذية الفاسدة والمواد المشعة، وهي جميعها جرائم عابرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة وتقودها شخصيات بارزة تشكل الآن ظواهر إجرامية أصبحت تؤثر على المجتمع الدولي بالكامل وتقوض أمنه واستقراره، حيث تمارس نشاطها بمختلف وسائل التكنولوجيا والأجهزة الحديثة كالإنترنت والحاسبات الآلية وأجهزة الاتصال والتي بات من الصعب بل من المستحيل مراقبتها.

ومن جانب آخر، فإن من الجرائم الدولية أيضًا جرائم الإرهاب الدولي، كإحدى صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي باتت تسبب مشاكل دولية ونزاعات بين العديد من الدول، وقد تباينت بشأنها وجهات النظر بسبب تعدد مستوياتها وأسبابها وتداخل الاعتبارات السياسية فيها مع الاعتبارات الموضوعية والجنائية، ولعل ما يزيد من خطورتها أنها تجاوزت حدود الدولة لتتخذ أبعادا إقليمية ودولية نتيجة لما يثار حول ممارسات بعض الدول للأعمال الإرهابية ضد دول أخرى أو على الأقل إيوائها للمجرمين في أعمال إرهابية، أو بأي شكل من أشكال المساعدة التي تقدمها للجماعات الإرهابية مثل (إيواء قيادات هذه الجماعات وتمويلها).

وأكدت الدراسة أن مواجهة الجريمة المحلية والدولية يحتاج إلى عقلية علمية واعية لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد العدالة وأن تنفيذ القوانين واحترام الحريات والحقوق أصبح واجبًا على كافة الأجهزة الحكومية، وهو ما يفرض ضرورة تطوير أجهزة الشرطة والقوانين والمحاكم والسجون والمعامل الكيميائية والجنائية، وأسلوب التعامل مع الجمهور، وكذلك عقد الاتفاقيات الدولية للتعاون الدولي في شأن مكافحة الجريمة الدولية، والشيء الأهم هو حماية الحريات والأبرياء من عسف الإجراءات الجنائية ومن هنا يجب أن نحقق المعادلة الصعبة بين حماية المصلحة العامة في ملاحقة الإجرام وحماية الحرية الفردية، من خلال الحرص الشديد على توخي الدقة في الكشف عن الجريمة وملاحقتها وعدم العدوان أو التجاوز على أحكام الدستور والقانون.

وتؤكد الدراسة أن خطر سلبيات عصر العولمة هو أن الجريمة لم يعد لها حدود على نطاق القرية أو المدينة أو الدولة، بل امتدت أيضا لنطاق أرحب وأوسع هو الكون، حيث يمكن أن تتوزع أدوارها بين عدة دول ما يصعب معه مكافحتها، وتتطلب إجراءات البحث استخدام وسائل حديثة في إطار التعاون الدولي وهذا التعاون لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مبادئ المشروعية وقواعد احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى الحاجة إلى غرس أفكار جديدة تتفق ومقتضيات القرن الحادي والعشرين.

وأوضحت أن للقضاء دورا مهما في ظل عصر العولمة - خاصة القضاء الجنائي - يتمثل في حماية الحقوق والحريات لأفراد المجتمع وهو الأمر الذي يؤدى إلى خفض معدلات التوتر الاجتماعي وذلك أن العدالة الجنائية تهدف إلى حماية المجتمع من الجريمة من خلال محاكمة قانونية وتوقيع العقوبة العادلة والمتناسبة مع الجرم المقترف وجسامة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاعتداء على الحق في الوقت المناسب ودون إخلال بالضمانات، وهو ما يوجب إزالة كل العوائق التي تعرقل عمل القاضي وهي عوائق إدارية ومادية متعددة تنتمي وبحق إلى العالم الثالث ومن بين تلك العوائق الكم الهائل من المنازعات العديدة والمتنوعة التي تعرض على القضاء والناجمة عن تخلف الأنظمة الإدارية والقوانين العتيقة، الأمر الذي يشكل ضغطا نفسيا وبدنيا، ويشكل أعباءً على القضاء، فضلاً عن أنها تشغلهم عن نظر القضايا الحيوية المهمة، ومن بينها حماية الشرعية الجنائية.

ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب تطوير القوانين وبعض الأجهزة مع التوسع في نظام التحكيم وإنشاء محاكم ليلية بأقسام الشرطة لمواجهة القضايا البسيطة (جنح الضرب والسرقة وغيرها) لتحقيق عدالة سريعة ورادعة وحماية الأبرياء ووضع السجون تحت إشراف ورقابة القضاء، كذلك فإن مواجهة تداعيات ظاهرة العولمة تقتضي إزالة كل المعوقات التي تؤدى إلى بطء التقاضي وتأخير الفصل في القضايا المدنية.

وأشارت الدراسة إلى أهمية عقد مؤتمر دولي للتصدي للإرهاب الدولي ووضع اتفاقية دولية أو تشريع دولي على غرار اتفاقية طوكيو عام ١٩٩٣ ولاهاي ١٩٧٠ واتفاقية احتجاز الرهائن والنظام السياسي لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك لمواجهة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وبالتالي الوصول إلى شكل قانوني لمحاكمة الجناة وتوفير الضمانات القانونية لكل الأطراف والعمل على الحفاظ على حق الحياة للإنسان وعدم ترويع الآمنين، وكذلك التأكيد على أن الإرهاب كجريمة منظمة متكاملة الأركان لا يقوم على أساس التطرف الديني الذي يغذيه الغرب من أجل محاربة الإسلام وحده بل تظهر صورة جلية منه في أوروبا وإسرائيل.

وأوضحت الدراسة أن صور الفساد عديدة منها الانحراف واستغلال النفوذ والتربح، الغش، وسوء الإدارة، الرشوة واختلاس الأموال، والإهمال والتراخي والتلاعب في المال العام، إهمال إرشادات تقارير الأجهزة الرقابية، عدم تطبيق بعض النصوص الدستورية، ضعف الرقابة البرلمانية والنيابية وكذلك المالية، انعدام الكفاءة الإدارية.

وأكدت أن مكافحة الفساد في الدول الديمقراطية واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات نظرا للآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على الفساد، والفساد بكافة صوره السياسية والمالية والأخلاقية يتخذ مظاهر عديدة منها الحسابات السرية وغسل الأموال غير المشروعة وتقاضي عمولات في الصفقات الاقتصادية وصفقات السلاح.

وقالت الدراسة إن تلافي الإرهاب الدولي يكمن في أمور أهمها التقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبالحفاظ على الحريات الفردية والقومية والعمل من أجل مساعدة الشعوب الضعيفة على تحقيق حريتها - وكذلك ينبغي عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى وإلغاء التمييز العنصري والاستعمار بجميع وجوهه وإعطاء الشعوب حقوقها المشروعة. وأشارت إلى أن الجرائم الإرهابية التي وقعت في مصر في الآونة الأخيرة تكشف عن استهتار طائفة من المنحرفين بالأمن، أخذت تثير الرعب في نفوس المواطنين المقيمين بما يُرتكب من أحداث تتسم بالعنف وتفصح عن نزعة خطيرة إلى الإجرام، ولقد كان لذلك انعكاسه على الأوضاع الاقتصادية في مصر منها ضرب السياحة والاستثمار وتعطيل مرافق الدولة الأمر الذي ترتب عليه خسائر اقتصادية فادحة (مثل حادث الأقصر) وانعكاساته الاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى أن بعض القضايا التي طرحت على المحاكم في مصر كشفت مؤخرا عن مدى انتشار جرائم العولمة، والسطو على الملكية الفكرية في مجال قرصنة البرامج ونسخها عبر شبكات الإنترنت، والتلاعب في بطاقات الائتمان الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت، واستغلالها في الاحتيال والنصب على البنوك والشركات والتجار، وإجراء بعض المعاملات التجارية (التجارة الإلكترونية)، والاقتحام غير القانوني لشبكات الحاسوب بغرض الابتزاز أو التهديد بتدمير المعلومات، أو التسلل إلى الشبكات بغرض السرقة أو الاختلاس أو نقل المعلومات، وهذا الأمر سوف يشكل خطورة في مجال التجارة العالمية التي ساعدت على التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية، وإجراء العمليات الائتمانية والمصرفية عبر الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت. واختتم المؤلف كتابه بالإشارة إلى أن الكثير من النظم حرصت على تطوير العمل الشرطي في مجال البحث الجنائي والاستفادة من التقدم العلمي والنهوض بمرفق الأمن باعتباره السلاح المادي للقانون والدعامة الأولى التي يستند إليها المجتمع. فأعيد تنظيم جهاز الشرطة على أسس قوية وعلمية وزودته الدول المتقدمة بكافة الإمكانيات التكنولوجية والعسكرية الحديثة ومنها المعامل الجنائية وأدخلت نظام البحث العلمي في هذه المعامل في شتى نواحي البحث الجنائي، وذلك من أجل مواجهة طرق الإجرام الحديثة، حيث ظهرت ألوان جديدة من الجرائم في المجتمعات المتقدمة مثل الجرائم الدولية المنظمة وجرائم القتل بالتخدير، وجرائم السرقة بالوسائل العلمية، وجرائم العنف والإرهاب، وغيرها من الجرائم التي تقوم على التخطيط والتدبير لجعل الجريمة كاملة ليستطيع بها المجرم الإفلات من العدالة إضافة إلى سهولة اختراق الحدود الدولية، وقد اتخذت مصر هذه الوسائل الحديثة بعد حادثة الأقصر وثبتت جدواها حتى الآن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية